رئيس وزراء الجزائر: لن نرضى بتصريحات ماكرون

قال رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، إن تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المسيئة للجزائر «مردودة على قائلها»، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

وأضاف عبد الرحمن، في تصريحات صحافية على هامش زيارته، لولاية وهران 500 أن «الجزائر أكبر من كل التصريحات التي تحاول المساس بعمق تاريخه وجذوره»، وتابع: «لن نرضى بهذه التصريحات».

وكانت الخارجية الجزائرية أعلنت رفضها التدخل في شأن البلاد الداخلي وذلك على خلفية تصريحات غير مكذبة لعديد المصادر الفرنسية المنسوبة للرئيس الفرنسي.

واستدعى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سفير بلاده لدى فرنسا، وذلك بعد تصريحات لماكرون، متداولة عبر إعلام بلاده، تساءل فيها «عما إذا كانت هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي».

وأشار ماكرون إلى أن «الأتراك تمكنوا من جعل الجزائريين ينسون أنهم استعمروا بلادهم»، داعياً «لإعادة كتابة التاريخ الجزائري باللغة الجزائرية لمحو تزييف الحقائق التي قام بها الأتراك». وكانت وسائل إعلام فرنسية دولية نشرت خبراً عن غلق الجزائر لمجالها الجوي في وجه الطيران العسكري الفرنسي، الأمر الذي لم تؤكده ولم تنفه السلطات الرسمية في الجزائر إلى الآن.

رئيس أركان اليمن من على أنقاض مجزرة الحوثي: سننتصر

غضب يمني وتنديد أممي وأميركي بالهجمات الحوثية على مأرب

استمرار المعارك في مأرب

أثار القصف الصاروخي للميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، على الأحياء السكنية في مدينة مأرب غضبا واسعا في الأوساط اليمنية الرسمية والشعبية، كما لقي تنديدا أميركيا وأمميا، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الضحايا إلى 35 قتيلا وجريحا بينهم أطفال ونساء.

واستهدفت الميليشيات المدعومة من إيران، حي الروضة السكني في مدينة مأرب بثلاثة صواريخ يرجح أنها باليستية، وهو ما تسبب في تدمير منازل وسيارات وتسبب في قتل ثلاثة أطفال وامرأة إضافة إلى 31 جريحا إصابات العديد منهم حرجة.

وجاء القصف الحوثي على مأرب بالتوازي مع الهجمات البرية التي تشنها الميليشيات في الأنحاء الجنوبية والغربية من المحافظة النفطية، فيما تواصل قوات الجيش اليمني ومسلحو القبائل التصدي للهجمات بإسناد من تحالف دعم الشرعية.

وفي أول رد أميركي على القصف الحوثي للحي السكني، قالت القائمة بأعمال السفير الأميركي لدى اليمن كاثي ويستلي في بيان بثته على موقع السفارة في «تويتر» إنها تدين «بشدة الهجوم المروع» والذي أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين. وأضافت ويستلي أن الحوثيين «يؤكدون همجيتهم بمثل هذه الهجمات»، وأنه يجب عليهم «التخلي عن هذا العدوان ضد إخوانهم اليمنيين والسعي إلى حل سلمي للصراع».

في السياق نفسه، أدانت منظمة «اليونيسف» الهجوم الحوثي الجديد في بيان لمديرها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تيد شيبان وقالت إن «الهجمات على المدنيين وبينهم الأطفال تعد خرقاً للقانون الإنساني الدولي». ودعت المنظمة الأممية «كافة أطراف القتال في مأرب وفي كل أنحاء اليمن وأولئك الذين لهم تأثير عليهم العمل على حماية الأطفال». وأشارت إلى أن «هذا أكبر عدد من الأطفال تم الإبلاغ عن مقتلهم أو إصابتهم بجراح في المنطقة خلال شهور من القتال العنيف في المدينة وحولها». وبحسب البيان، فإنه منذ عودة العنف إلى اليمن في عام 2015 تم التحقق من مقتل وإصابة حوالي 10 آلاف طفل وطفلة.

إلى ذلك، استنكرت وزارة حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية القصف الحوثي في بيان رسمي ودعت «المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وكافة الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إلى تحمل مسؤولياتهم في إيقاف الجرائم الإنسانية بحق المدنيين في مأرب». وأشار البيان إلى ما ترتكبه الميليشيات الحوثية، من حصار على مديرية العبدية منذ 10 أيام، «دون أي تحرك من المبعوث الخاص للأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان». وقال البيان إن «ما يتعرض له المدنيون من عدوان إجرامي وجرائم ترقى إلى جرائم حرب، ترتكبها ميليشيا الحوثي الانقلابية بدعم من إيران». وعلى المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، تحمل مسؤولياتهم ومعاقبة الميليشيا الإرهابية، جراء الجرائم الإنسانية التي ترتكبها بحق المدنيين.

من جهتها، أدانت هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني (البرلمان) الهجوم ووصفته بـ«الجريمة الإرهابية النكراء»، وقالت في بيان رسمي إن «هذه المذبحة الوحشية بحق المدنيين العزل، دليل آخر على وحشية الميليشيات الحوثية الإرهابية وانتهاكاتها التي لم تتوقف والتي تشكل تحدياً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والأعراف والحرمات الإنسانية والدينية والقبلية».

وحمل البرلمان اليمني في بيانه «مسؤولية دماء الضحايا الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ، المجتمع الدولي وفي المقدمة الولايات المتحدة الأميركية بسبب اتخاذها لقرار رفع الميليشيات الحوثية من لائحة التنظيمات الإرهابية ما أدى إلى تشجيعها على استخدام قوتها لاقتراف هذه المذبحة التي لا يمكن اعتبارها إلا جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية».

وعن موقف الحكومة الشرعية من القصف الحوثي نفسه للحي السكني في مأرب قال رئيسها معين عبد الملك إنها (الحكومة) ومعها الشعب تقف بكل إمكانياتها مع الجيش الوطني والمقاومة الشعبية ورجال القبائل في المعركة الوطنية المصيرية حتى استكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي ومشروعه العنصري المدعوم إيرانياً.

وجاءت تصريحات عبد الملك، حسبما ذكرت المصادر الرسمية، خلال اتصالات هاتفية مع وزير الدفاع الفريق محمد المقدشي ورئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق صغير بن عزيز، حيث استمع إلى تقرير حول الأوضاع الميدانية وسير العمليات العسكرية ضد ميليشيات الحوثي في عدد من الجبهات.

وأكد رئيس أركان الجيش اليمني، الفريق صغير بن عزيز، أن الميليشيا الحوثية الإرهابية الكهنوتية المدعومة من إيران، مجرّدة من القيم والأخلاق، وأن مشروعها هو الدمار والخراب وقتل النساء والأطفال.

جاء ذلك خلال زيارة تفقديه إلى حي الروضة السكني بمدينة مأرب، شمال شرقي اليمن، اطلع خلالها على حجم الأضرار المادية التي خلّفها القصف الحوثي على منازل المواطنين وممتلكاتهم بثلاثة صواريخ باليستية.

المغرب: انطلاق انتخابات مجلس المستشارين

تجري في المغرب انتخابات غير مباشرة لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، وذلك بعد إجراء انتخابات 8 سبتمبر الماضي، التي أفرزت أعضاء مجلس النواب (الغرفة الأولى).

وتشارك في الانتخابات هيئات مختلفة من الناخبين الكبار، يمثلون المنتخبين في الجماعات المحلية (البلديات) والجهات، والغرفة المهنية والنقابات، ورجال الأعمال.

وينتظر أن تفتح مكاتب التصويت في الساعة الثانية بعد الزوال، وتغلق في الساعة السادسة مساءً، ويرتقب أن تعلن وزارة الداخلية عن النتائج ليلة .

ويتكون مجلس المستشارين، حسب الفصل 63 من الدستور المغربي لسنة 2011، من 120 عضواً يتشكلون من ثلاثة أخماس، يمثلون الجماعات الترابية (البلديات والجهات)، ويتوزعون بين جهات المملكة «بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات».

تجدر الإشارة إلى أن خمسين (2/5) الأعضاء تنتخبهم في كل جهة هيئات ناخبة، تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية، وفي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية (رجال الأعمال)، وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين (النقابات). وبذلك فإن أعضاء المجلس يتشكلون من 72 عضواً، يمثلون البلديات والجهات، و20 عضواً يمثلون النقابات، و20 عضواً يمثلون الغرف المهنية، و8 أعضاء يمثلون رجال الأعمال. وتمتد صلاحية المجلس ست سنوات.

ويتوقع مراقبون أن يتصدر ثلاثي الغالبية الحكومية («التجمع الوطني للأحرار» و«الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال») نتائج اقتراع. وحسب نتائج الانتخابات التي جرت في 8 من سبتمبر الماضي، فإن حزب التجمع الوطني للأحرار حصل على أكبر عدد من المقاعد في الجماعات المحلية (البلديات)، بما يناهز 10 آلاف و159 مقعداً، من أصل 32 ألفاً و513 (أزيد من 32 في المائة)، وبذلك فهو مرشح للهيمنة على مقاعد هذه الفئة، التي تشكل نسبة مهمة من أعضاء المجلس. ونفس الأمر يتعلق بالغرف المهنية، التي هيمن «التجمع الوطني للأحرار» على نتائجها. أما حزب العدالة والتنمية فلم يحصل إلا على 788 مقعداً في الجماعات المحلية، ما يضعف حظوظه في الظفر بمقاعد في المجلس، فيما تراجع في الانتخابات المهنية.

وبخصوص طريقة انتخاب ممثلي النقابات، فإن الهيئة الناخبة تتكون من مندوبي الأجراء في مختلف القطاعات سواء في القطاع العمومي أو الخاص، وبذلك فإن النقابات المغربية تتنافس على جذب أصوات هؤلاء المندوبين. أما رجال الأعمال، الذين خصص لهم 8 مقاعد، فإن هيئة ناخبة منتخبة من طرف المقاولات وتتشكل من 560 ناخباً كبيراً، هي التي ستتولى انتخاب من يمثلونهم، على أساس ترشيحات في مختلف المناطق المغربية.

وينص الدستور المغربي على منح صلاحيات مهمة لمجلس المستشارين، تضاهي صلاحيات مجلس النواب، الذي يتشكل بدوره من 395 مقعداً، ينتخبون بطريقة مباشرة، لكن الأغلبية الحكومية تنبثق من مجلس النواب، وليس من مجلس المستشارين، كما أن الحسم النهائي في النصوص التشريعية يكون لمجلس النواب.

الأمم المتحدة: أطراف الصراع الليبي ارتكبت انتهاكات قد تشمل جرائم حرب

خلص محققون بالأمم المتحدة إلى «ارتكاب كل أطراف الصراع الليبي، ومنهم المرتزقة الروس الذين أطلقوا النار على محتجزين، انتهاكات قد تشمل جرائم حرب». وقالت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي يقودها محمد أوجار إن التحقيقات التي أجرتها أشارت إلى أن «عدة أطراف في الصراع انتهكت القانون الإنساني الدولي، وربما ارتكبت جرائم حرب»، مشيرة إلى أنها «أعدت قائمة سرية بالمشتبه فيهم».

وأكد الخبراء بعد تحقيق أجروه على الأرض، وفي دول مجاورة، وجود أدلة على حدوث جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا منذ عام 2016، طالت خصوصاً المهاجرين والسجناء، وعدوا أن «ثمة أسباباً تدفع إلى الظن بأن جرائم حرب ارتكبت في ليبيا، بينها أعمال عنف ارتكبت في السجون، وفي حق المهاجرين في البلاد، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية»، مؤكدين بذلك أحداثاً مشابهة كشفت من قبل.

وامتنعت هذه البعثة المستقلة عن نشر «قائمة بأسماء الأفراد والجماعات (الليبية والأجنبية) التي قد تكون مسؤولة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكبة في ليبيا منذ 2016». وقالت إن هذه القائمة «ستبقى سرية إلى أن تظهر الحاجة إلى نشرها، أو تشاركها مع هيئات أخرى يمكنها محاسبة المسؤولين عنها». وأشار الخبراء إلى أن القضاء الليبي يحقق أيضاً في معظم القضايا التي أثارتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، لكنهم أوضحوا أن «عملية محاسبة مرتكبي انتهاكات أو سوء معاملة تواجه تحديات كبيرة». وشددت البعثة كذلك، في تقريرها، على أن «المدنيين دفعوا ثمناً باهظاً» للعنف الذي مزق ليبيا على مدى السنوات الخمس الماضية، لا سيما بسبب الهجمات على المدارس والمستشفيات، وأكدت أن «الغارات الجوية قتلت عشرات العائلات، وكان لتدمير البنية التحتية الصحية تأثير على الوصول إلى الرعاية الصحية، كما قتل وجرح مدنيون جراء الألغام المضادة للأفراد التي خلفها المرتزقة في المناطق السكنية». وسلط الخبراء في التقرير الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وهو أعلى هيئة تابعة للأمم المتحدة في هذا المجال، الضوء على الوضع المأسوي في السجون الليبية، حيث يتعرض المعتقلون في بعض الأحيان للتعذيب يومياً، وتمنع عائلاتهم من زيارتهم. وفي سياق قريب، قالت السفارة الأميركية في ليبيا، إنها «تشارك بعثة الأمم المتحدة المخاوف التي أعربت عنها بشأن تعرض المهاجرين واللاجئين في منطقة قرقارش في طرابلس للقتل والاستخدام المفرط للقوة»، معتبرة أن «حقوق الإنسان، وحفظ كرامة جميع الناس، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين، يجب أن تظل من أولويات جميع الحكومات»، وطالبت بالتحقيق فيها على الفور.

وفي غضون ذلك، قال عبد الله بليحق، الناطق الرسمي باسم مجلس النواب، إنه بدأ، خلال جلسة رسمية منقولة على الهواء مباشرة، بمقره في مدينة طبرق، مناقشة قانون انتخاب مجلس النواب الجديد، فيما تظاهر عدد من ناشطات المجتمع المدني أمام مقر المجلس للمطالبة بزيادة تمثيل المرأة في الانتخابات المقبلة.

ينعكس على الفصائل والأحزاب الموالية لطهران

سخط شعبي عراقي متزايد من نفوذ إيران القوي

فصائل موالية لطهران في العراق

تعد إيران لاعباً استراتيجياً رئيسياً في العراق على جميع المحاور، لكنها تجد نفسها مرغمة على التعامل مع سخط كثيرين مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المبكرة في بلد يشهد انقساماً حاداً، بحسب خبراء.

وحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية، يتجسد الدور الحساس الذي تلعبه طهران في العراق في تحالفاتها مع كيانات سياسية رئيسية ودعمها لقوات الحشد الشعبي التي تضم فصائل موالية لها وباتت جزءاً من القوات الأمنية الحكومية.

اقتصاديا، يعتمد العراق بشكل كبير على استيراد الطاقة من إيران الخاضعة لضغط عقوبات اقتصادية أميركية، كما أنه ثاني مستورد للبضائع الإيرانية، حيث تملأ السيارات إيرانية الصنع والزهيدة شوارع بغداد وغالبية المدن العراقية، فيما تنتشر المنتجات الإيرانية في معظم المراكز التجارية.

وفي هذا السياق، يرى خبراء أن الانتخابات التشريعية المقبل لن تنجح في إحداث أي تغيير وسيبقى «التحدي الأكبر» أمام طهران استعادة الثقة الشعبية في العراق. وترى الباحثة العراقية مارسين الشمري أن «من الأمور التي ثير قلق إيران في العراق حالياً هو الشعور العام بالاستياء» من النفوذ الإيراني، مضيفة «لم تتوقع إيران ذلك وهذا أمر جديد عليها التعامل معه».

وبدا الاستياء من النفوذ الإيراني واضحاً خلال الاحتجاجات الشعبية التي هزت البلاد في أكتوبر 2019 للمطالبة بإصلاحات سياسية ومحاربة الفساد وتحسين الخدمات في البلاد، إذ أعرب خلالها المتظاهرون عن غضبهم حيال طهران، متهمين إياها بأنها مهندسة النظام السياسي في العراق. وتصاعدت حدة الغضب تجاه إيران خصوصاً بعد القمع الدموي لاحتجاجات «تشرين» الذي خلف نحو قرابة 600 قتيل وحوالي 30 ألف جريح، واتهم ناشطون «مجموعات مسلحة» في إشارة إلى فصائل شيعية مدعومة من إيران بالوقوف وراء تلك الحملة وهو ما تنفيه الفصائل.

يوضح الباحث ريناد منصور من مركز «تشاتام هاوس» للأبحاث أن «إيران خسرت جزءاً كبيراً من قاعدتها الشيعية في وسط وجنوب (العراق)، بعدما كانت تعتقد ولمدة طويلة أنها ستحتفظ بقاعدة موالية لها هناك».

ويضيف الباحث أن «أحزاباً كثيرة متحالفة مع إيران تواجه صعوبة أكبر في الحفاظ على شعبيتها». نجح العديد من مرشحي الحشد الشعبي من الدخول إلى البرلمان في انتخابات العام 2018 التي شهدت نسبة مقاطعة غير مسبوقة، مدفوعين بالانتصارات التي شارك الحشد في تحقيقها ضد «داعش». ويسعى هؤلاء إلى حصد مقاعد أكبر في مجلس النواب، لكن خبراء يشككون بقدرتهم على تحقيق ذلك. في مقابلة تلفزيونية الشهر الماضي أعرب أحمد الأسدي، من الشخصيات البارزة في الكتلة البرلمانية التابعة للحشد والمرشح للانتخابات المقبلة عن أهمية العلاقة مع طهران من وجهة نظر الفصائل الموالية لها، قائلاً إن «علاقاتنا مع الجمهورية الإسلامية ليست علاقة ناشئة، هي علاقة استراتيجية». وأضاف «ليست علاقة تبعية ولا علاقة انحياز، هي علاقة استراتيجية مبنية على توازن بين مصلحة العراق ومصلحة الجمهورية الإسلامية».